

مؤشر PMI® للكويت التابع لمجموعة S&P Global

استمرار الارتفاع القوي في الطلبات الجديدة، مع بقاء معدل التوظيف دون تغيير

النتائج الأساسية

زيادة النشاط التجاري، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الأسعار التنافسية

ارتفاع طفيف في أسعار المبيعات

بقاء معدل التوظيف دون تغيير في ظل صعوبات في الحصول على موظفين

مؤشر PMI للكويت التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، > 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
جمعت البيانات في الفترة من 11 إلى 25 يوليو 2024.

حقق القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الكويت بداية إيجابية للنصف الثاني من العام، حيث استمرت الطلبات الجديدة في الارتفاع، مما أدى إلى نمو الإنتاج والمشتريات. ومع ذلك، لم يتغير معدل التوظيف في ظل التقارير التي تفيد بأن العثور على موظفين ذوي مهارات مناسبة كان أمرًا صعبًا.

وكان النجاح في تأمين الطلبات الجديدة يرجع في كثير من الأحيان إلى الأسعار التنافسية، وهذا يعني أن أسعار الإنتاج لم ترتفع إلا بشكل طفيف على الرغم من استمرار الارتفاع الحاد في أسعار المشتريات والوتيرة القياسية لتضخم تكاليف التوظيف.

يتم تجميع مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) للكويت من الردود على دراسة من هيئة مكونة من حوالي 350 شركة قطاع خاص. وتغطي الهيئة قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات.

مؤشر مدراء المشتريات (PMI) الرئيسي للكويت التابع لشركة S&P Global هو مؤشر مركب أحادي الرقم يرصد أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط. وهو مشتق من مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون المشتريات.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي 51.5 نقطة في شهر يوليو، وهو مستوى ثابت إلى حد كبير مقارنة بـ 51.6 نقطة في شهر يونيو. وأشار المؤشر إلى تحسن شهري متواضع في ظروف الأعمال، لتمتد بذلك سلسلة التوسع الحالية إلى عام ونصف.

استمرت الطلبات الجديدة في الارتفاع بوتيرة قوية في شهر يوليو، على الرغم من تباطؤ معدل النمو إلى أدنى مستوى له في عشرة أشهر. وظلت الأسعار التنافسية والإعلانات من العوامل الرئيسية التي ساعدت على نمو الأعمال الجديدة. وفي الوقت نفسه، تسارع معدل التوسع في طلبات التصدير الجديدة إلى أقوى مستوياته على الإطلاق في ظل تقارير تفيد بوجود طلبات جديدة من العملاء في الدول المجاورة.

ساعدت الطلبات الجديدة من العملاء المنتظمين الشركات على توسيع نشاطها التجاري مرة أخرى في شهر يوليو. وكان معدل النمو قويًا، وأقوى قليلاً مما كان عليه في شهر يونيو.

وكانت سياسات التسعير التنافسي واضحة في البيانات الخاصة بأسعار المنتجات، والتي لم ترتفع إلا بشكل طفيف وبأقل معدل في سبعة أشهر. وفي الحالات التي شهدت ارتفاعًا في أسعار البيع، ربطت الشركات المشاركة ذلك بالجهود المبذولة لحماية هوامش الربح في ظل الارتفاع الحاد في تكاليف مستلزمات الإنتاج.

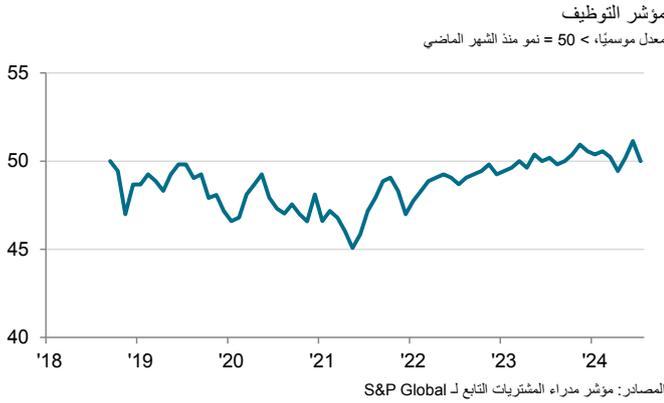
وارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج الإجمالية بشكل ملحوظ مرة أخرى في شهر يوليو، على الرغم من تراجع وتيرة التضخم إلى أضعف مستوياتها منذ بداية العام. ومن بين العوامل التي أدت إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج خلال الشهر كان الإنفاق على الإعلانات وقطع الغيار والقرطاسية والنقل، في حين أشار البعض أيضًا إلى تكاليف صيانة أجهزة تكييف الهواء. علاوة على ذلك، زادت تكاليف التوظيف بأكبر وتيرة مُسجلة، حيث تمت مكافأة العمال على العمل الجاد والعمل الإضافي بمدفوعات إضافية.

تعليق

قال أندرو هاركر، مدير الاقتصاد في S&P Global Market Intelligence:

"كما هو الحال منذ فترة، تمكنت الشركات في الكويت من استخدام الإعلانات والأسعار التنافسية لتأمين أعمال جديدة وتوسيع الإنتاج خلال شهر يوليو. وتم في كثير من الأحيان تقديم خصومات على الرغم من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج، بما في ذلك الارتفاع القياسي في تكاليف التوظيف.

"كان التحدي الرئيسي للشركات في شهر يوليو هو العثور على موظفين ذوي مهارات مناسبة، وأدت هذه الصعوبات إلى بقاء معدل التوظيف ثابتًا خلال الشهر، مما أدى إلى زيادة الأعمال المُعلّقة. "تتطلع الشركات إلى أن تجد سهولة أكبر في زيادة التوظيف في الأشهر المقبلة حتى تتمكن من توسيع الإنتاج ومواكبة عبء العمل."



على الرغم من أن بعض الشركات قامت بزيادة مستويات التوظيف بما يتماشى مع زيادة أعباء العمل، فإن الصعوبات في العثور على العمال ذوي المهارات المناسبة أدت إلى بقاء معدل التوظيف ثابتًا بشكل عام. وجاء استقرار أعداد القوى العاملة في شهر يوليو ليُنهي شهرين من خلق فرص العمل.

تسبب نقص الموظفين في استمرار تراكم الأعمال المتأخرة، لتمتد بذلك فترة التراكم الحالية إلى 18 شهرًا.

وكانت الشركات قادرة على الاستمرار في زيادة نشاط الشراء استجابة لزيادة الطلبات الجديدة، مما أدى إلى تراكم المخزون.

وساعدت الجهود المبذولة لزيادة مخزون مستلزمات الإنتاج في تقصير مُد تسليم الموردين بمعدل ملحوظ.

ظلت الشركات غير المنتجة للنقط واثقة من أن الإنتاج سيرتفع خلال العام المقبل، على الرغم من تراجع مستوى الثقة إلى أدنى معدلاته منذ شهر فبراير.

الاتصال

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spglobal.com

أندرو هاركر
مدير الاقتصاد
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 016
andrew.harker@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا [انقر هنا](#).

المنهجية

تقوم شركة S&P Global بتجميع مؤشر مدراء المشتريات الكوكيت التابع لها من الردود على الاستبيانات المرسلة إلى المدراء التنفيذيين في هيئة تضم حوالي 350 شركة من شركات القطاع الخاص. وعلى حسب نوع الشركة التي تستجيب للدراسة، يكون المشاركون أنفسهم إما مدراء مشتريات محددين، أو كبار المدراء التنفيذيين، أو المدراء الماليين، أو شخصًا في منصب رفيع يُمكنه من الإجابة على الأسئلة المختلفة الواردة في الدراسة. يتم إجراء المقابلات من قبل وكالة أبحاث محلية تقوم بالاتصال بالمشاركين عبر الهاتف لتسجيل إجاباتهم على الدراسة.

تكون هيئة الشركات ثابتة بشكل عام من شهر لآخر، كما أن معدل انخفاض أعضاء الهيئة ضعيف. قد تحدث تغييرات إذا قررت الشركات أو الأفراد الانسحاب من الهيئة، أو إذا توقفت الشركات عن العمل. وفي هذه الحالات، يتم ضم شركات جديدة من نفس القطاع. تتم أيضًا مراجعة هيكل الهيئة سنويًا للتأكد من استمرارها في تمثيل الهيكل الفعلي للاقتصاد.

والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي غير المنتج للنقط. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. وقد جُمعت البيانات لأول مرة في شهر سبتمبر 2018.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونسبة النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

إخلاء مسؤولية

تُوزع ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global والشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير البيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العرضية، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بالحدود والآخر لشركائنا التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المحلي. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كميته أو اكتماله أو توقيته أو توافره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.